

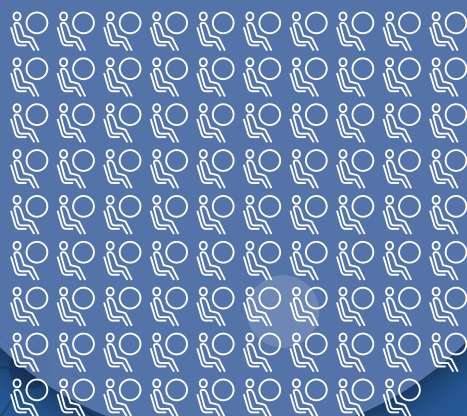
الفصل الخامس |  النقل والتخزين والاتصالات

النقل والتخزين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

89 مليون

مسافر في عام 2018

1

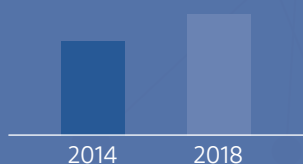


دبي في مقدمة مراكز النقل الجوي الأكثر نشاطا في العالم

استقبل مطار دبي الدولي 89 مليون مسافر في عام 2018، صعودا من 88 مليون مسافر في العام السابق، ويعتبر المطار الأكثر نشاطا في العالم لتقل للمسافرين الدوليين.

28%

من عام 2014 حتى عام 2018



2



نمو خطوط النطاق العريض

ارتفع تركيب عدد خطوط النطاق العريض بنسبة تزيد عن 28% من عام 2014 وحتى عام 2018، حيث قفز من 493 ألف خط في عام 2014 إلى 633 ألف خط في عام 2018.

نمو اقتصادي معزز ببنية تحتية بمستوى عالمي

تحتل الإمارات ودبي المرتبة رقم 1 في دول مجلس التعاون في البنية التحتية للنقل البري وتعتبر ضمن الأفضل في العالم من حيث جودة البنية التحتية للنقل الجوي (المرتبة رقم 9 عالميا).

3



الانتقال إلى مراكز الحوسبة السحابية العامة

إن تحول الحكومة من الحوسبة السحابية الخاصة إلى العامة سيساعدها على تحسين العمليات والخدمات العامة التي يتلقاها المواطنون، وعلى كسب اقتصاديات الحجم لتخفيض التكاليف.

نظرة عامة

وفيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يساهم هذا القطاع بقيمة مضافة بلغت 32 مليار درهم في عام 2018 وما يعادل نسبة 4.2 بالمائة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. كما يوظف هذا القطاع ما يزيد عن 35 ألف مشغل، وهي تمثل نسبة 1.3 بالمائة من مجموع العمالة بدبي. وتعتبر إنتاجية العمالة في القطاع عالية نسبياً وتحتل المرتبة الثالثة ضمن أهم القطاعات الاقتصادية بالإمارة.

في السنوات الأخيرة أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي عالمياً مما جعله محط اهتمام ودراسة لدى حكومات الدول المتقدمة والنامية على السواء حيث يلعب هذا القطاع دوراً محورياً في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية ومنها قطاعات النقل، والتعليم، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والخدمات المالية. وتمتد منافع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل -تقريباً- جميع الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي حيث يؤدي إلى زيادة إنتاجية مؤسسات الأعمال وتحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها عبر الابتكار وتخفيض تكاليف الإنتاج. كما يساهم في خلق قطاعات جديدة ويسمح للشركات القائمة بتوسيع نطاق أعمالها وفتح أسواق جديدة مما يؤدي في النهاية إلى توفير فرص عمل جديدة. وبالإضافة إلى هذا، يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل انتشار المعلومات والمعرفة بتكلفة منخفضة للأفراد والشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد مستويات المعرفة التقنية وتحسين رأس المال البشري وزيادة إمكانات الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي.

يشكل النقل والتخزين ثاني أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، منتجاً قيمة مضافة بقيمة 152.4 مليار درهم أو ما يعادل 12.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة). كما استوعب القطاع نحو 10.3 بالمائة من مجموع العمالة بدبي، وبلغ عدد المشغولين 283,843 عاملاً، وبذلك يعتبر ثالث أكبر قطاع مشغل للعماله بدبي في عام 2018. هذا وقد سجلت القيمة المضافة (بالأسعار الثابتة) لقطاع النقل والتخزين نمواً بنسبة 2.1 بالمائة وكان أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.

ويمثل قطاع النقل والتخزين أهمية خاصة ليس فقط لما يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة ولكن أيضاً لما له من أهمية للقطاعات الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها قطاعا التجارة والسياحة. وتجدر الإشارة إلى أن جودة البنية التحتية لقطاع النقل والتخزين من أهم محددات تنافسية دبي عالمياً وفي استقطاب التدفقات الإستثمارية الأجنبية إلى الإمارة.

إنّ الإستثمار في البنية التحتية للنقل يعتبر إحدى أولويات حكومة دبي ودولة الإمارات، الأمر الذي تعكسه المؤشرات الدولية حيث احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون والمرتبة السابعة ضمن 140 دولة في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2019، كما احتلت الإمارات المرتبة التاسعة دولياً في مؤشر جودة البنية التحتية للطرق. هذا وقد بلغ عدد المسافرين الدوليين من مطار دبي الدولي 89 مليون راكب في العام السابق. وبذلك حافظ مطار دبي على موقعه كأكثر مطارات العالم حركة للمسافرين الدوليين.

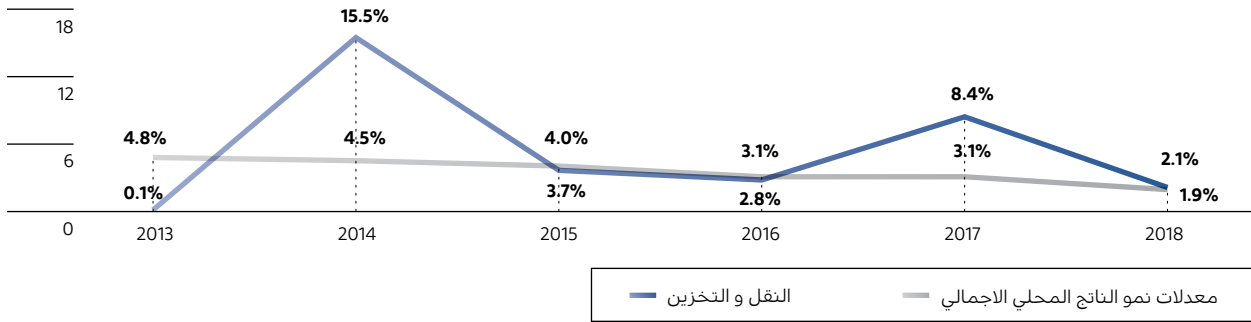
قطاع النقل والتخزين

تجاريا عالميا يرتبط بشبكة واسعة وفائقة الجودة من الخطوط الملاحية والجوية مع دول العالم.

على الرغم من تراجع معدلات نمو النقل والتخزين في عام 2018 مقارنةً بعام 2017 فإن القطاع حقق في عام 2018 نمواً بنسبة 2.1 بالمائة تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة الذي بلغ 1.9 بالمائة في العام نفسه. (الشكل 1.5).

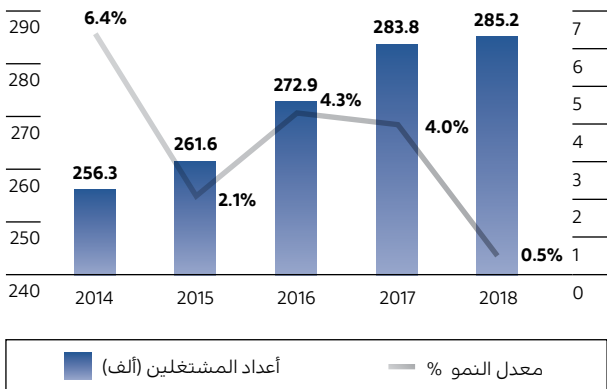
1.5 يتمتع قطاع النقل والتخزين والخدمات اللوجستية بأهمية كبيرة في اقتصاد دبي ليس فقط بالنسبة لما يضيفه إلى الناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضاً لما يملكه من تشابكات مع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وفي ضوء هذه الأهمية لم تدخر حكومة الإمارة جهداً في ضخ الاستثمارات اللازمة لتحسين وتطوير البنية التحتية بصفة عامة والبنية التحتية لقطاع النقل والتخزين بصفة خاصة من موانئ ومطارات وطرق. وكان من ثمار هذه الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة أن أصبحت إمارة دبي مركزاً

الشكل 1.5: تطور معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين للإمارة



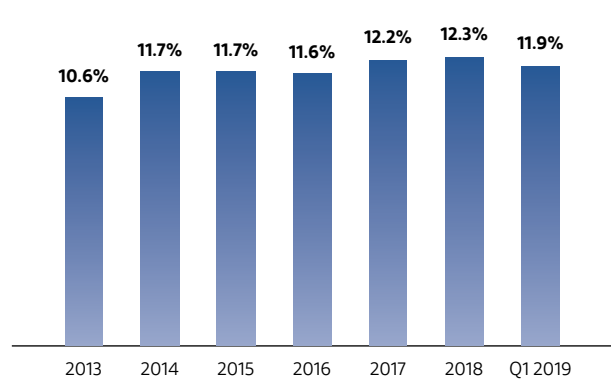
المصدر: المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 3.5: تطور أعداد المشتغلين في قطاع النقل والتخزين



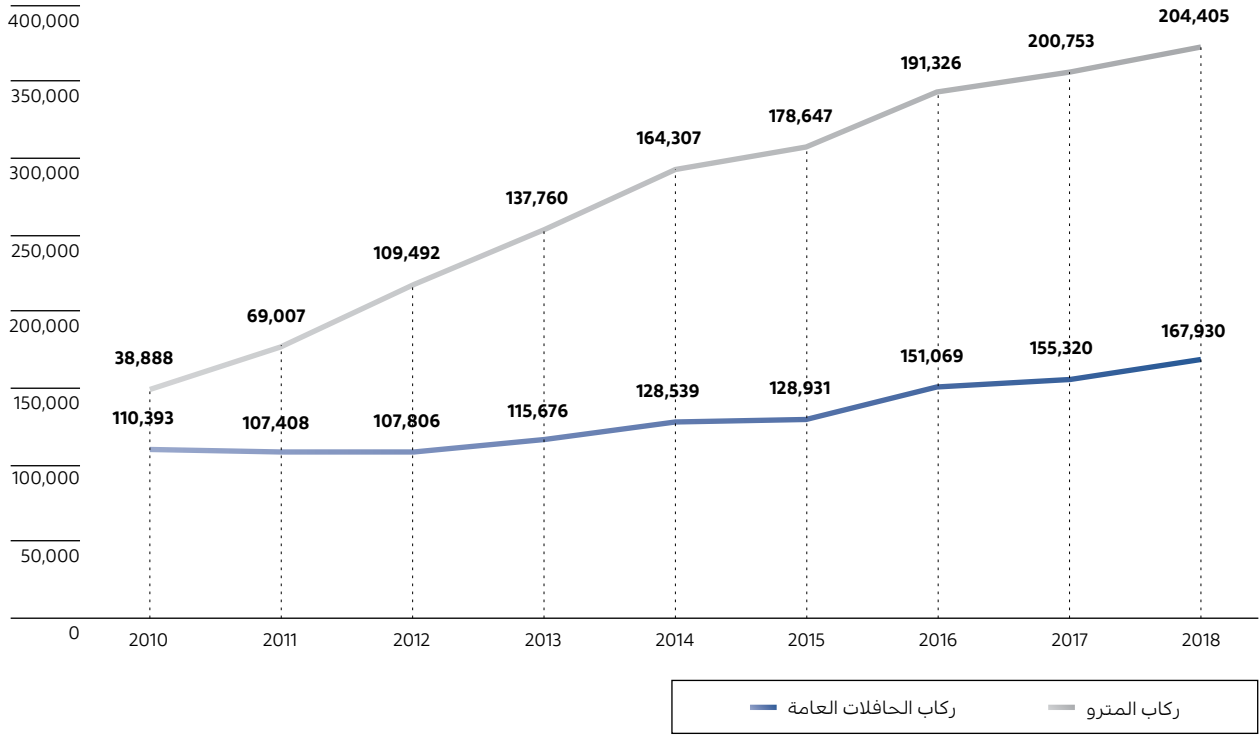
المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 2.5: مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدبي



المصدر: المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 4.5: تطور أعداد ركاب المترو والحافلات العامة (2010-2018)



المصدر: مركز دبي للإحصاء

النقل العام الجماعي

4.5 تتكون منظومة النقل الجماعي في الإمارة من شبكة متكاملة من حافلات النقل العام وشبكة المترو التي تغطي معظم مناطق الإمارة من خلال خطين رئيسيين (الخط الأحمر والخط الأخضر) بطاقة تبلغ حالياً 79 قطارا تغطي مسافة طولها 75 كم. كما تتوفر مجموعة متميزة من خدمات النقل المائي بواسطة العبارات والباص المائي والتاكسي المائي وفيري دبي.

يوضح الشكل (4.5) الزيادة الكبيرة في أعداد ركاب النقل الجماعي خلال السنوات الأخيرة وإن كان هناك تبايناً واضحاً في معدلي الزيادة بين ركاب الحافلات العامة وركاب المترو. ففي حين تضاعف عدد ركاب المترو أكثر من خمسة مرات خلال الفترة (2010-2018)، مرتفعاً من حوالي 39 ألف راكب سنوياً في عام 2010 إلى حوالي 204 ألف راكب سنوياً في عام 2018، بلغت الزيادة في عدد ركاب الحافلات العامة حوالي 52 بالمائة خلال الفترة ذاتها حيث ارتفع من حوالي 110 ألف راكب سنوياً إلى حوالي 168 ألف راكب سنوياً. (الشكل 4.5).

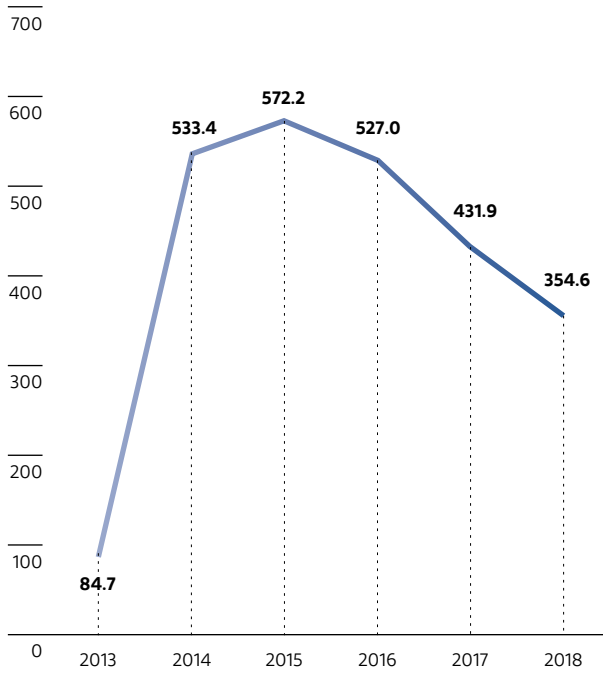
منظومة النقل البري

3.5 تمثل منظومة النقل البري القاعدة الأساسية التي يقوم عليها نظام النقل في أي اقتصاد، فالمنظومات الأخرى للنقل مثل منظومة النقل البحري والنقل الجوي لا يمكن أن تعمل بكفاءة دون توافر شبكة طرق قوية وما تتطلبه من جسور وكباري وطرق داخلية وطرق للنقل السريع. وانطلاقاً من هذه الحقيقة كان الاهتمام الكبير الذي أولته حكومة الإمارة لشبكة الطرق التي تعد الأكثر تميزاً وكفاءة عالمياً من حيث معايير الجودة العالمية والتي تحتل المرتبة الأولى عالمياً وفقاً للمؤشرات الدولية الخاصة بجودة الطرق².

وعلى الرغم من أن دبي تعد إحدى أكثر المدن كثافة من حيث نسبة عدد السيارات الخاصة إلى عدد السكان، فإن حكومة الإمارة توفر نظاماً للنقل العام شديد التميز والتطور يشمل الحافلات العامة والمترو وسيارات الأجرة مما يزيد من خيارات النقل المتاحة للسكان وزائري الإمارة. وللحفاظ على البيئة وتحويل اقتصاد الإمارة إلى "اقتصاد أخضر" جعلت الإمارة من المبادرات والآليات الخاصة بالحفاظ على البيئة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مكوناً أساسياً في نظام النقل بالإمارة سواء الخاص أو العام.

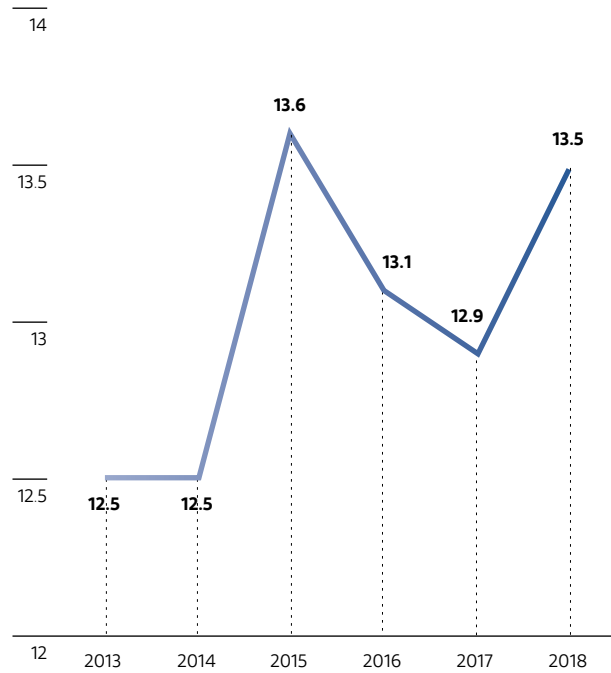
2 المنتدى الاقتصادي العالمي: "تقرير التنافسية العالمي 2019".

الشكل 6.5: تطور أعداد ركاب الباص المائي



المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 5.5: تطور أعداد ركاب العبارات



المصدر: مركز دبي للإحصاء



تستخدم العبارات والباص المائي والتاكسي المائي وفيري دبي في النقل العام — وتلقى إقبالاً كبيراً من المقيمين والزائرين لما توفره من تجربة نقل ممتعة ومميزة.

5.5 وفى إطار تنويع خدمات النقل المتاحة للأفراد توفر إمارة دبي مجموعة متميزة من خدمات النقل الجماعي بواسطة العبارات، والباص المائي، والتاكسي المائي، وفيري دبي. وتلقى خدمات النقل العام المائي إقبالاً من كل من المقيمين والزائرين لما توفره من تجربة نقل ممتعة ومميزة.

وتعد العبارات الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً في منظومة النقل الجماعي في الإمارة حيث تستأثر بنصيب الأسد من مستخدمي النقل المائي بنسبة تتجاوز 95 بالمائة حيث بلغ عدد ركاب العبارات في عام 2018 ما يزيد عن سبعة وثلاثين ضعف عدد ركاب الباص المائي على سبيل المثال.

وقد شهد عدد ركاب العبارات اتجاهها صعودياً بوجه عام خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع من من حوالي 12.5 مليون راكب في عام 2013 إلى حوالي 13.6 مليون راكب في عام 2015، ليتراجع قليلاً إلى 13.4 مليون راكب في عام 2018، (الشكل 5.5).

كما توضح البيانات نمواً كبيراً في عدد ركاب الباص المائي منذ تدشين الخدمة إلا أن هذا النمو شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة. حيث ارتفع عدد الركاب من حوالي 85 ألفاً في عام 2013 إلى ما يزيد عن 572 ألفاً في عام 2015، متضاعفاً بذلك حوالي سبعة مرات، ثم انخفض إلى 354 ألفاً في عام 2018. (الشكل 6.5).

سيارات الأجرة

6.5 تتضمن أيضا منظومة النقل البري في الإمارة النقل عبر سيارات الأجرة، وذلك من خلال ستة كيانات تتمتع بحقوق الامتياز لتشغيل سيارات الأجرة وهي: مؤسسة تاكسي دبي، وتاكسي العربية، والتاكسي الوطني، وكارس للأجرة، ومنرو تاكسي، وتاكسي المدينة تحت إشراف هيئة الطرق والمواصلات بدبي. وتوفر سيارات الأجرة خدمات نقل الأفراد التي تتناسب بشكل خاص مع زائري الإمارة وذلك حتى تكتمل منظومة النقل البري على نحو يلائم احتياجات كل من المقيمين والزائرين.

وتوضح البيانات الخاصة بعدد سيارات الأجرة في دبي نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عددها من 7,944 مركبة في عام 2010 إلى 8,762 مركبة في عام 2014، ثم إلى 10,013 مركبة في عام 2016، وأخيرا إلى 11,239 مركبة في عام 2018، (الشكل 7.5).

وتأتى الزيادة في أعداد سيارات الأجرة لتلبى الطلب المتزايد على الخدمة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكسه تطور عدد الرحلات الذي ارتفع من حوالي 82 مليون رحلة في عام 2010 إلى حوالي 96 مليون رحلة في عام 2012، ثم إلى ما يقرب من 108 مليون رحلة في عام 2015، ليتراجع قليلاً إلى حوالي 101 مليون رحلة في عام 2018، (الشكل 8.5).

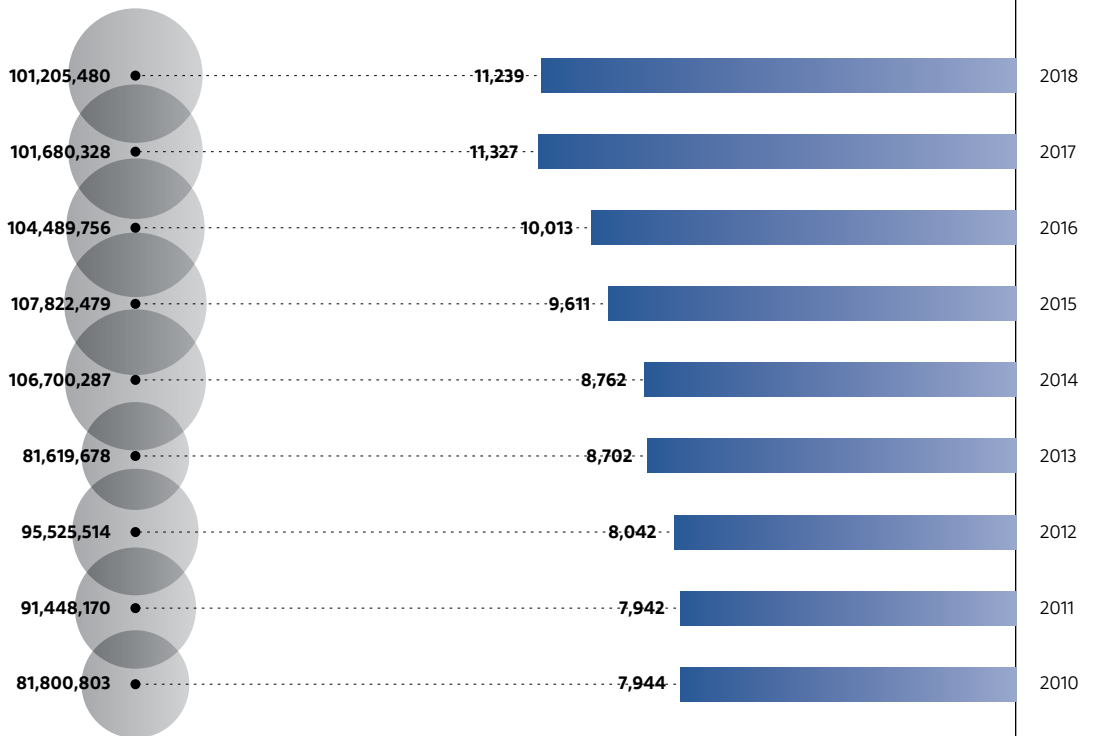
النقل البحري

7.5 يتسم قطاع النقل البحري بأهمية كبيرة في اقتصاد الإمارة، نظرا للإفتتاح الكبير لتجارة الإمارة على التجارة العالمية وتوفر بنية تحتية فائقة الجودة من موانئ وخدمات لوجستية والتخزين.

وتشرف إمارة دبي على ثلاث موانئ رئيسية، وهي ميناء راشد وميناء الحميرية وميناء المنطقة الحرة بجبل علي، بالإضافة إلى المراسي التقليدية على طول خور دبي. وقد تطور النقل البحري في الإمارة من خلال البنية التحتية الضخمة التي أنشئت في ميناء جبل علي، الذي احتل المرتبة التاسعة ضمن أكبر الموانئ في العالم.

ويتكوّن ميناء جبل علي من أربع محطات للحاويات والمواد النفطية والشحنات العامة، ويعتبر البوابة الرئيسية للتجارة الخارجية لدبي حيث ينقل من خلاله قرابة نصف قيمة تجارة دبي الخارجية للبضائع (المستوردة والمصدرة) البالغة نحو 1.3 مليار درهم في عام 2018. وقد بلغ عدد السفن القادمة لميناء جبل علي 21,849 سفينة في عام 2018 مقارنة 20,891 سفينة في عام 2017 وبتزايد بنسبة 5 بالمائة. وتنقسم البضائع التي تم تسليمها في ميناء جبل علي إلى نوعين، البضائع غير المعبأة بالحاويات والبضائع التي يتم تعبئتها بالحاويات.

الشكل 8.5: تطور عدد رحلات سيارات الأجرة (2010-2018)



المصدر: هيئة الطرق والمواصلات

المصدر: هيئة الطرق والمواصلات

التمويل البحري والخبرة القانونية – جاءت دبي في المرتبة (13) بالنظر إلى موقعها كمركز مالي عالمي لتمويل التجارة الخارجية وصناعة السفن البحرية وتواجد فروع البنوك العالمية وشركات التأمين العالمية لخدمات الشحن البحري وغيرها

التكنولوجيا البحرية – جاءت دبي في المرتبة (15) وفقاً لمؤشر مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا الرقمية والإبتكار وتواجد معاهد البحث العلمي R & D في تكنولوجيا الشحن البحري وتواجد الخبرات الدولية في هذا المجال

آداء خدمات الموانئ والخدمات اللوجستية – احتلت دبي المرتبة (5) وفقاً لهذا المؤشر الذي يقيّم جودة خدمات البنية التحتية للموانئ، حيث تعتبر دبي محطة عالمية للشحن البحري والخدمات اللوجستية للشحن البحري والجوي والبري معاً (Multimodal Transportation) وللعناية الكبيرة التي تقدمها حكومة دبي للنقل والصناعة البحرية حتى تتقلد دبي إحدى المراتب الأولى كأفضل العواصم البحرية عالمياً.

بيئات العمل الأكثر جاذبية وتنافسية – احتلت دبي المرتبة (9) ضمن أفضل العواصم البحرية العالمية بالنظر لموقعها الأكثر جاذبية وتنافسية لتأسيس مكاتب عمليات الشركات الكبرى. (الشكل 10.5).

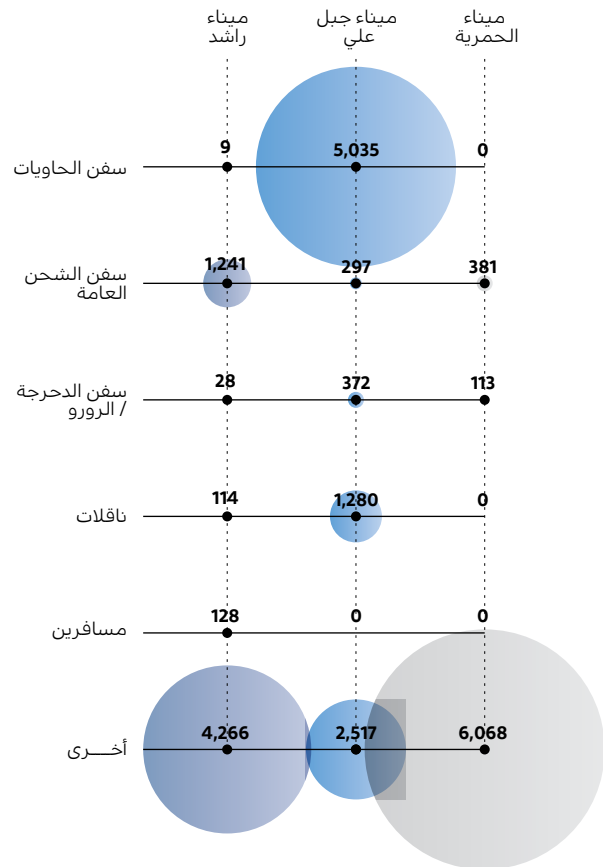
وبالنسبة لميناء راشد، فيختص باستقبال سفن الرحلات البحرية وخاصة الكبرى منها، وقد بلغ عددها 182 سفينة في عام 2018 سافر على متنها حوالي 625,000 مسافر. أما ميناء الحميرة فيتميّز بموقعه المناسب للشحنات المتجهة والقادمة من دول مجلس التعاون والعراق والقرن الإفريقي والهند، كما يحتضن إحدى أكبر مراكز الرقابة البيطرية على المواشي المستوردة لمنطقة الخليج العربية، (الشكل 9.5).

دبي عاصمة بحرية عالمية

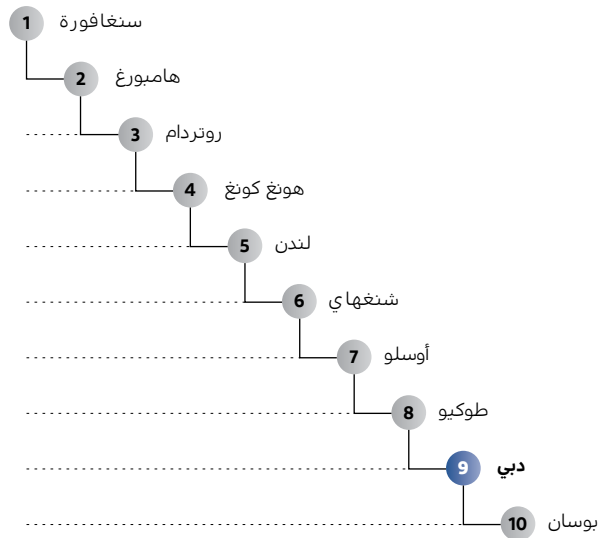
تصنّف دبي في المرتبة التاسعة ضمن تصنيف أفضل العواصم البحرية الرائدة عالمياً، وذلك وفقاً للتقرير الدولي لعام 2019 الصادر مرة واحدة كل عامين من قبل مجموعة "مينون إيكونوميكس" Menon Economics and DNV GL Publication، المتخصصة في تقييم العواصم البحرية الرائدة عالمياً. وتقيس مؤشرات تصنيف العواصم البحرية الرائدة كفاءة الموانئ والبنية التحتية والإمكانات البحرية واللوجستية للمدينة. ويتم ترتيب العواصم البحرية على أساس المؤشرات الفرعية التالية:

مراكز الشحن البحري – احتلت دبي المرتبة (11) بالنظر إلى أسطول سفن البضائع الضخم الذي تستقبله الموانئ بدبي

الشكل 9.5: تطور عدد السفن القادمة إلى موانئ دبي حسب النوع



الشكل 10.5: تصنيف أفضل العواصم البحرية الرائدة عالمياً عام 2019³



المصدر: Menon Economics, "The leading Maritime Capitals of the World 2019"

المصدر: موانئ دبي العالمية

The Leading Maritime Capitals of the World 2019 – A Menon Economics and DNV GL Publication 3

النقل الجوي

9.5

بعد قطاع النقل الجوي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد الإمارة حيث يمثل قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي في الإمارة لما يتمتع به من تشابكات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وبما حققه من إنجازات هائلة، خلال السنوات الأخيرة شهدت بها المؤسسات الدولية والإقليمية، مستنداً في ذلك إلى بنية تحتية فائقة الجودة وشركة من أفضل شركات الطيران في العالم، وهي شركة طيران الإمارات.

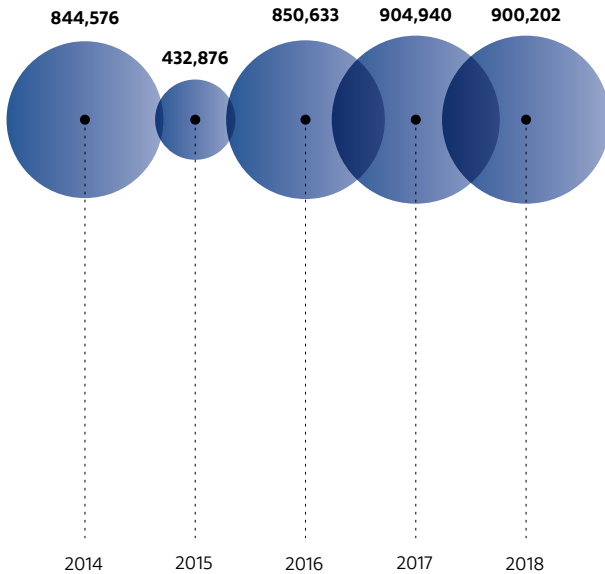
وتبرز العديد من المؤشرات والمسوحات المتخصصة المكانة الدولية المميزة التي تتمتع بها منظومة النقل الجوي في إمارة دبي مثال ذلك، احتفاظ مطار دبي الدولي بصدارته في قائمة أكبر مطارات العالم من حيث أعداد المسافرين الدوليين، وذلك للعام الخامس على التوالي⁴ وفقاً لما أعلنته إدارة المطار، في تقرير أصدرته في بداية هذا العام (2019). وأعلنت إدارة المطار، أن إجمالي عدد المسافرين الذين استخدموا المطار خلال عام 2018 بلغ 89 مليوناً و149 ألفاً و387 مسافراً (بارتفاع نسبته 1 بالمائة) مقارنة بعام 2017.

ومن حيث عدد الرحلات احتفظت حركة الطيران خلال عام 2018 بنباتها النسبي حيث بلغ عدد الرحلات - 408 آلاف و251 رحلة (بانخفاض طفيف مقارنة بعام 2017 بلغ 0.3 بالمائة)، في حين شهد متوسط عدد المسافرين في الرحلة زيادة طفيفة ليصبح 226 راكباً بزيادة بلغت 1.3 بالمائة مقارنة بعام 2017.

وكما يوضح (الشكل 11.5) فقد تضاعف عدد المسافرين الدوليين من مطار دبي الدولي خلال ثمان سنوات حيث ارتفع من حوالي 472 مليون راكب في عام 2010 إلى ما يزيد عن 89.1 مليون راكب في عام 2018.

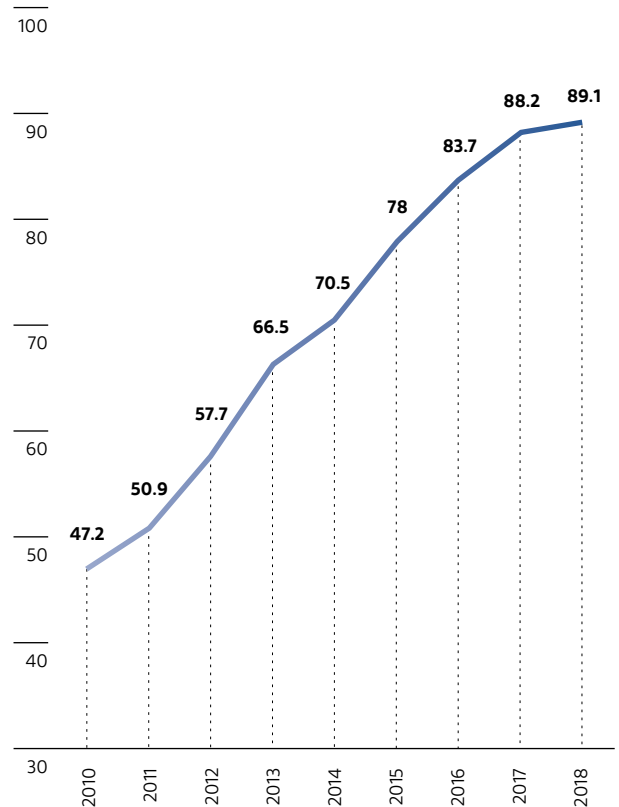
ومنذ بدء تشغيله وافتتاح مبنى الرحلات للركاب في أكتوبر عام 2013 شهد مطار آل مكتوم الدولي زيادة مستمرة في عدد الركاب حيث ارتفع عدد ركاب الرحلات في مطار آل مكتوم الدولي من حوالي 851 ألف راكب في عام 2016 إلى حوالي 904,940 ألف راكب في عام 2017، ثم تراجع قليلاً إلى حوالي 900,202 ألف راكب في عام 2018. (الشكل 12.5).

الشكل 12.5: عدد ركاب مطار آل مكتوم الدولي (2014-2018)



المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 11.5: تطور عدد ركاب مطار دبي الدولي



المصدر: مركز دبي للإحصاء



زيادة حجم الشحن الجوي المغادر والقادم إلى مطار دبي الدولي من 2.41 مليون طن في عام 2016 إلى 2.49 في عام 2018

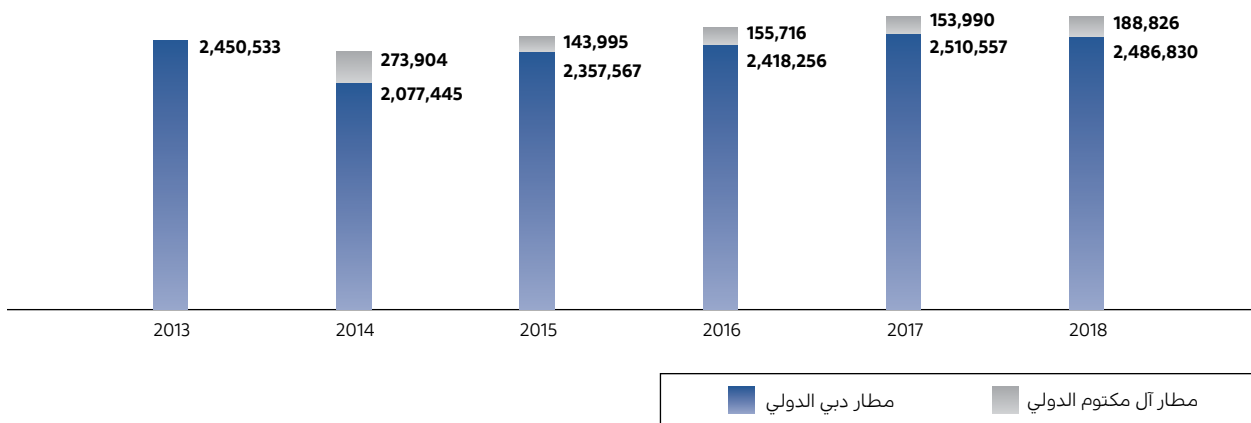
مجدداً إلى 3.5 بالمائة خلال عامي 2016 و 2017 على التوالي لينخفض بنسبة 0.4 بالمائة في عام 2018. ويعكس تراجع معدلات نمو حجم الشحن الجوي في الإمارة ضعف حركة التجارة الدولية نتيجة تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي واستمرار النزاع التجاري بين أكبر اقتصادات العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ولم تختلف التطورات التي شهدتها قطاع الشحن الجوي كثيراً عن التطورات التي شهدتها قطاع النقل الجوي للركاب في السنوات الأخيرة من حيث تراجع معدلات النمو وإن كانت معدلات نمو نقل الركاب أكبر حيث تراجعت من 9.9 بالمائة في عام 2015 إلى 7.8 بالمائة في عام 2016 ثم 5.4 بالمائة في عام 2017 لتصل إلى 1 بالمائة في عام 2018 (الشكل 13.5).

10.5 يمثل نشاط الشحن الجوي أحد الأنشطة الأساسية في قطاع النقل الجوي نظراً لما تتمتع به دبي من مكانة كمركز تجاري عالمي وجسر دولي لمرور البضائع بين مختلف دول العالم. وتتم عمليات الشحن الجوي في الإمارة من خلال كل من مطار دبي الدولي ومطار آل مكتوم الدولي. وتشير البيانات إلى زيادة حجم الشحن الجوي المغادر والقادم إلى مطار دبي الدولي من 2.07 مليون طن في عام 2014 إلى 2.41 مليون طن في عام 2016 لتبلغ 2.49 في عام 2018. وقد شهدت حركة الشحن الجوي في مطار آل مكتوم الدولي تطوراً مماثلاً حيث ارتفع حجم الشحن الجوي المغادر والقادم إلى المطار من 144 ألف طن في عام 2015 إلى 154 ألف طن في عام 2017 ليصل إلى 189 ألف طن في عام 2018.

وإجمالاً فقد حقق حجم الشحن الجوي في الإمارة معدل نمو بلغ 6.4 بالمائة في عام 2015 وتراجع إلى 2.9 بالمائة ثم ارتفع

الشكل 13.5: حركة الشحن الجوي من وإلى مطارات دبي



المصدر: مركز دبي للإحصاء

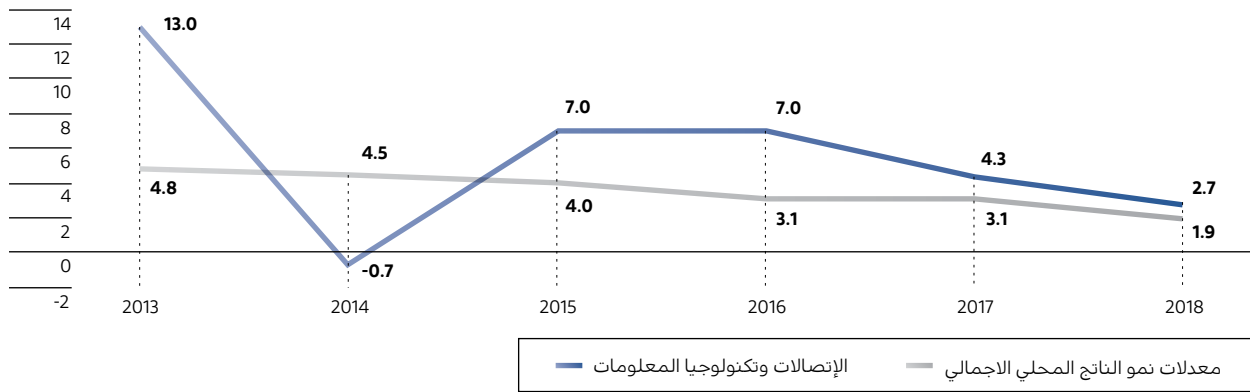
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

12.5 من أبرز التطورات في قطاع الإتصالات في عام 2018 استضافة دولة الإمارات مؤتمر المندوبين المفوضين 2018 في دبي، والذي يعتبر أعلى هيئات تقرير للسياسات في الاتحاد الدولي للاتصالات "ITU International Telecommunication Union"، كما فازت دولة الإمارات للمرة الرابعة على التوالي بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك عن منطقة آسيا وأستراليا. ونجحت شركتنا "اتصالات" و "دو" في إطلاق أول شبكة تجارية لتكنولوجيا الجيل الخامس ذات النطاق العريض في المنطقة.

11.5 سجل قطاع المعلومات والإتصالات نمواً بلغ 2.7 بالمائة في عام 2018، وهو أعلى من النمو المسجل بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) لنفس العام، (الشكل 14.5). وحافظت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي على النسبة نفسها تقريباً طوال الفترة 2016 - 2018.

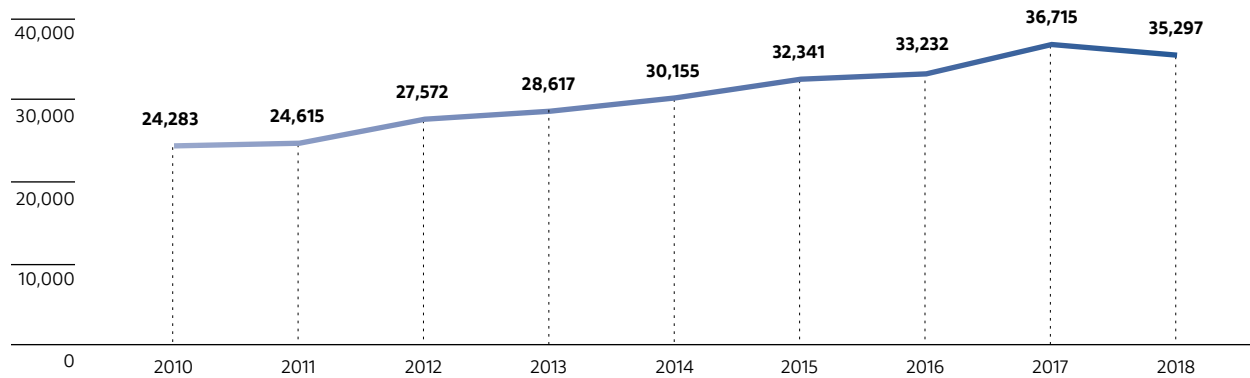
وارتفعت باستمرار أعداد المشتغلين في القطاع من حوالي 24 ألف مشتغل في عام 2010 إلى ما يزيد عن 30 ألفاً في عام 2014، ثم إلى حوالي 37 ألفاً في عام 2018 (الشكل 15.5).

الشكل 14.5: تطور معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإمارة



المصدر: المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 15.5: أعداد المشتغلين في قطاع الاتصالات



المصدر: مركز دبي للإحصاء

نحو 1.383 مليون خط في عام 2016 ثم إلى حوالي 1.431 مليون خط في عام 2018. وتشير البيانات أيضاً إلى ارتفاع عدد خطوط الهاتف المتحرك من حوالي 5.9 مليون خط في عام 2017 إلى حوالي 6.4 مليون خط في عام 2018، (الشكل 16.5).

ونظراً للتوسع المستمر في الخدمات المقدمة من قبل الحكومة ومؤسسات الأعمال من خلال شبكة الانترنت، فقد استمرت الزيادة في إجمالي أعداد خطوط النطاق العريض لإمارة دبي والتي حققت معدل نمو تجاوز 28 بالمائة خلال الفترة (2014-2018) حيث ارتفع من حوالي 493 ألف في عام 2014 إلى حوالي 623 ألف في عام 2016 ثم 633 ألف في عام 2018. وتأتي معظم الزيادة في إجمالي أعداد خطوط النطاق العريض لإمارة دبي من الزيادة في خطوط القطاع السكني والتي ارتفعت من 421 ألف في عام 2014 إلى 495 ألف في عام 2016 ثم 543 ألف في عام 2018، في حين ارتفعت خطوط قطاع الأعمال من حوالي 72 ألف في عام 2014 إلى حوالي 128 ألف في عام 2015 ثم تراجع إلى حوالي 90 ألف خط في عام 2018 نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بالإمارة. (الشكل 17.5).

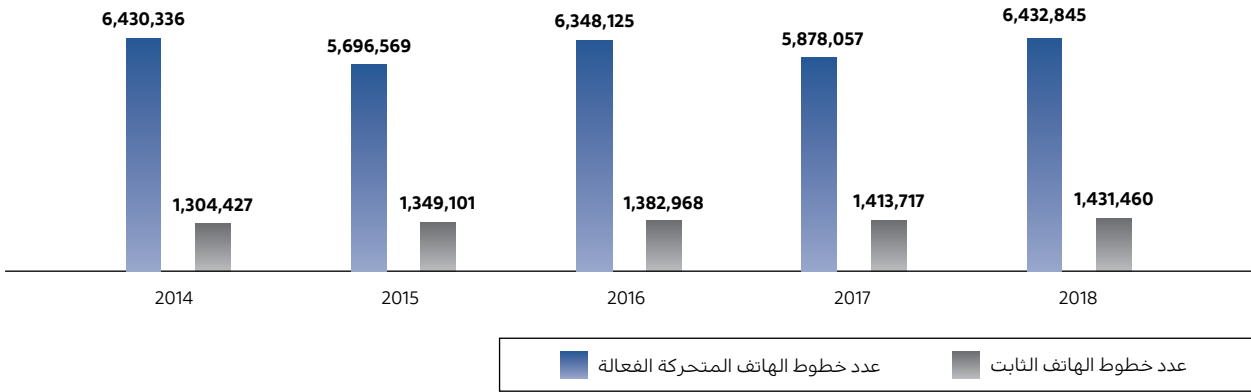
وشهد عام 2018 نمواً كبيراً في عدد الشركات التي قامت بإدخال التقنيات الحديثة في منظومات عملها وبنائها التحتية الرقمية سعياً إلى الاستفادة من الإيجابيات التي توفرها تلك التقنيات لا سيما فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وكفاءة العمليات التشغيلية وتخفيض التكاليف التشغيلية. ويقدم مشروع التحول نحو الحكومة الذكية المتنقلة نموذجاً يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه الاتصالات في تطوير وتحسين الأداء الحكومي إذ تمثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القناة الرئيسية لتقديم الخدمات.

ويوفر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إمكانيات نمو قوية في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات القادمة، لا سيما مع الخطط والتوجهات الجديدة نحو تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، (انظر الإطار 13.5).

شهدت أعداد خطوط الهاتف الثابت في إمارة دبي تزايد ملحوظاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ارتفع عددها من 1.304 مليون خط في عام 2014 إلى

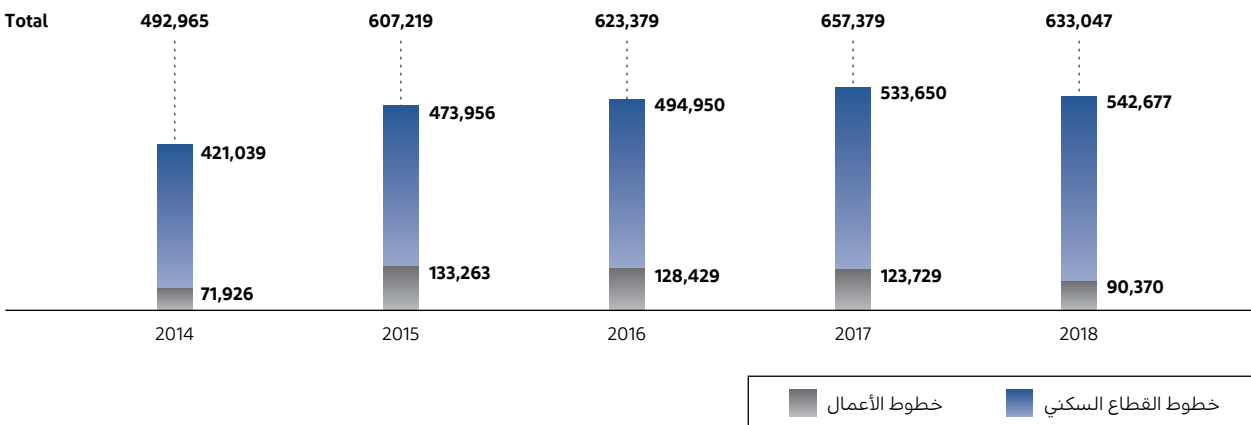
13.5

الشكل 16.5: تطور أعداد خطوط الهاتف في دبي



المصدر: مركز دبي للإحصاء

الشكل 17.5: تطور أعداد خطوط النطاق العريض بدبي



المصدر: مركز دبي للإحصاء

الإطار 1.5

مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دبي والإمارات العربية المتحدة



أمريكي في عام 2019 مقارنة مع 17.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018، بزيادة بحوالي 3.0 بالمائة. ومن المتوقع أن يزداد الإنفاق على خدمات الأعمال بنسبة 11.8 بالمائة إلى ما يزيد قليلاً عن 1 مليار دولار أمريكي، بينما من المتوقع أن تنخفض مبيعات المكونات الصلبة للأجهزة من الهواتف النقالة، والحواسيب المحمولة، وأجهزة التابلت، إلخ. بنسبة 3.4 بالمائة، (الشكل 1).

سيؤدي الجيل الخامس من الاتصالات اللاسلكية الخلوية، الذي يعرف بـ 5G، إلى دفع عجلة التحول الرقمي في العالم. يتفوق الجيل الخامس (5G) عن نظيره الجيل الرابع (4G) من حيث سرعة البيانات، ولكنه سيشكل تغييراً في طريقة عمل الخدمات الرقمية. من المتوقع أن تكون سرعة الإنترنت أسرع من الجيل الرابع (4G) بمقدار 100 مرة، حيث أنها توفر سرعة تصل إلى 1.2 جيجابت في الثانية الواحدة. علاوة على ذلك، فإن الجيل الخامس (5G) يتفوق على الجيل الرابع (4G) من حيث وقت الاستجابة الذي يبلغ أقل من ميلي ثانية واحدة مقارنة مع 20 ميلي ثانية للجيل الرابع (4G). وستتمكن الأجهزة المهيئة للجيل الخامس (5G) ذات الخصائص الأفضل من تنزيل أفلام الدقة العالية (HD) في 10 ثواني مقارنة مع تقنيات الجيل الرابع (4G) التي تحتاج إلى ما لا يقل عن 10 دقائق.

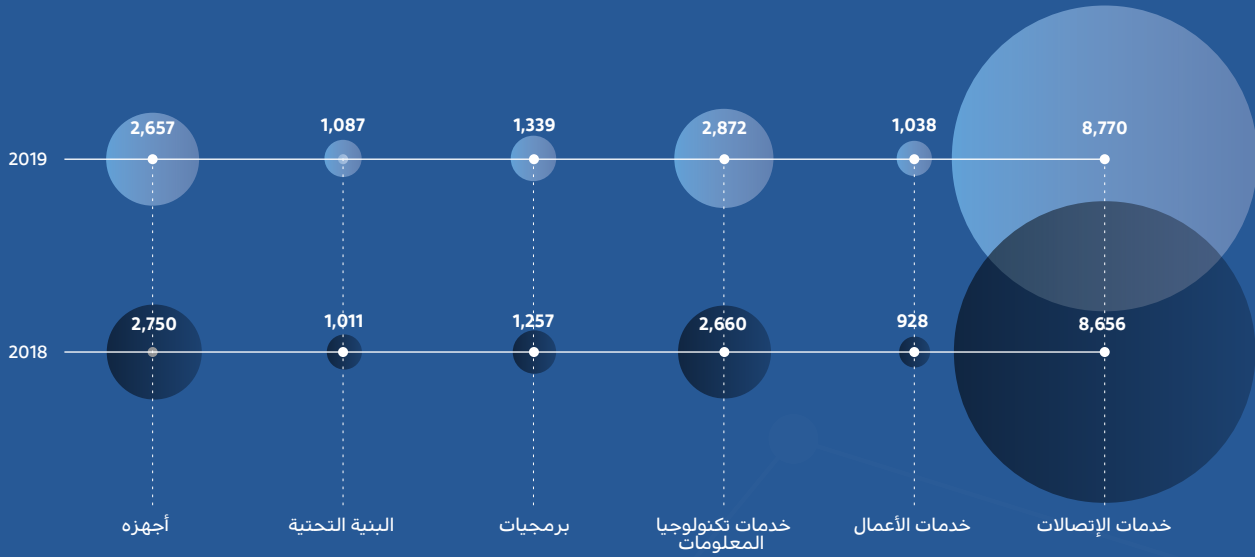
في عام 2018، كانت شركة اتصالات أول مشغل اتصالات هاتفية في الشرق الأوسط وأفريقيا يقدم شبكة الجيل الخامس (5G) للهواتف النقالة. ودعمًا لإطلاق شبكات الجيل الخامس (5G) للهواتف النقالة، تخطط شركة اتصالات لبناء 1000 محطة قاعدية للجيل الخامس (5G) لتمكين البنية

ستعمل الاتجاهات التكنولوجية الجديدة التي تركز على نشأة الذكاء الاصطناعي (AI)، والحواسيب السحابية، وشبكة الهواتف النقالة من الجيل الخامس (5G)، والأمن السيبراني، وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء (IoT) على إحداث ثورة في طريقة عمل المجتمعات. فعصر الاتصالات، الذي يعرف أيضاً باسم "الثورة الصناعية الرابعة" أدى إلى رفع مستوى الاستثمار في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

الهدف الرئيسي لدبي هو تحويل الإمارة إلى مدينة ذكية من خلال تسخير تلك التقنيات الناشئة. ومن خلال مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدفع دبي عجلة الاقتصاد من خلال التحول الرقمي لزيادة كفاءتها ولرفع مستوى جودة الحياة. ومن بين المبادرات الحالية تأسس مبادرة "دبي الذكية" ومؤسسة دبي للمستقبل وتعيين وزير للذكاء الاصطناعي (AI). وكشفت مؤخراً مبادرة "دبي الذكية" الستار عن استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية وعن خططها لاستراتيجية دبي للمعاملات الرقمية (بلوكشين). وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحويل حكومة دبي إلى حكومة خالية من المعاملات الورقية بحلول عام 2021 وإلى جعل دبي المدينة الأولى المزودة بالطاقة من خلال تقنيات سلسلة الكتل بحلول عام 2020. وتستعين الإمارات العربية المتحدة بشركتي شبكات الهواتف النقالة مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) ودو، اللتين تملك الحكومة الحصة الأكبر فيهما، لتسهيل عملية التحول الرقمي للمجتمع.

ووفقاً لمؤسسة البيانات الدولية (IDC)، من المخطط أن تزيد الإمارات العربية المتحدة إنفاقها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها البرمجيات، ليصل إلى 17.8 مليار دولار

الشكل 1: إنفاق دولة الإمارات على تكنولوجيا المعلومات حسب النوع (مليون دولار)



المصدر: International Data Corporation (IDC)

تسمح الحوسبة السحابية بتقديم خدمات الحوسبة مثل التخزين وقواعد البيانات وربط الشبكات عبر الإنترنت. وتوفر هذه الميزة للشركات فرصة خفض تكلفة تشغيلها وتسهيل من أداء بنيتها التحتية بشكل أكثر فعالية من خلال الأداء الأسرع والأكثر مرونة. ووفقاً للمجموعة الدولية للبيانات، من المتوقع أن يزداد الإنفاق على الخدمات السحابية العامة في الإمارات بمقدار أربعة أضعاف على فترة أربع سنوات، من 439 مليون درهم إماراتي في عام 2017 إلى 1.51 مليار درهم إماراتي بحلول عام 2022. ويصنف تحليلها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأنشط في مجال تبني الحوسبة السحابية. من أجل المضي قدماً برؤية 2021، تتطلب المؤسسات الحكومية مثل "مدينة دبي الذكية" عمليات بالوقت الحقيقي يمكن فيها إدارة خوادم الوقت الحقيقي فور تلقي البيانات. وستساعد مثل هذه المزايا الإمارات العربية المتحدة على تسهيل وتحويل التجربة التي يتلقاها المواطنين من الخدمات العامة. وبالتالي، فإن تحول الحكومة من الحوسبة السحابية الخاصة إلى العامة سيساعدها على تحسين العمليات وعلى كسب اقتصاديات الحجم لتخفيض التكاليف. لقد أصبح الاهتمام بالحوسبة السحابية واضحاً بشكل بارز في الإمارات العربية المتحدة حيث افتتحت شركة أوراكل مركزاً للبيانات في أبوظبي كما افتتحت شركة مايكروسوفت مراكز للبيانات في دبي وأبوظبي.

ستقدم مراكز الخدمات الجديدة خدمات سحابية ستعمل على دعم المنظمات والحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية لتحقيق معايير ممارسة أعلى بشكل عام، ستساهم هذه المراكز بشكل إيجابي في تحويل الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد رقمي.

التيحة من توفير الشبكة في مختلف أنحاء الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2019. علاوة على ذلك، تخطط شركة تشغيل الاتصالات هذه لاستثمار مبلغ 4 مليار درهم في دائرتها الخاصة بالبحث والتطوير للتركيز على الأبحاث المتعلقة بالجيل الخامس (5G). كما عقدت شركة اتصالات شراكة مع شركة التقنيات السويدية "إريكسون" لتحسين فرص النمو الممكنة التي يوفرها الجيل الخامس (5G). وهدف هذه الشراكة هو توسيع تغطية الجيل الخامس (5G) من حيث الخدمات اللاسلكية النقالة والثابتة من أجل نشر مزاياها المفيدة إلى مختلف المؤسسات التجارية والزبائن في الإمارات العربية المتحدة. ومن الأمثلة على الفوائد التي يوفرها الجيل الخامس المساعدة التي يمكنه تقديمها للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع من خلال حصولهم على نصوص محولة من الأصوات على نظارات ذكية باستخدام شبكة الجيل الخامس (5G). أما بالنسبة لمؤسسات الأعمال التجارية، فإن الجيل الخامس (5G) يقدم للشركات فرصة أكبر لدعم استكشاف الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى عملية الأتمتة لزيادة الإنتاجية وللمساعدة في تقديم الخدمات.

بعد فترة قصيرة من إعلان شركة اتصالات عن توفيرها لشبكة الجيل الخامس (5G)، وضعت شركة الاتصالات الثانية في الإمارات، شركة دو، خططا لدعم نمو شبكة الجيل الخامس (5G). وتخطط شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) لزيادة إنفاقها الرأسمالي على التكنولوجيا إلى ما يصل إلى 25 بالمائة لتستثمر ما مجموعه 1.5 مليار درهم إماراتي لتسريع نمو الجيل الخامس (5G) في الإمارات العربية المتحدة. ولدى شركة دو حالياً 120 برجاً للجيل الخامس (5G) تغطي مناطق مختلفة في الإمارات العربية المتحدة، ولكنها تخطط لزيادة هذا العدد من خلال إضافة 580 برج آخر بحلول نهاية العام.